

تأثير الافتراضات المسبقة على الفهم نظرة مقارنة بين الهرمنيوطيقا وأصول الفهم العقلانية

The Effect of Presuppositions on Understanding:

A Comparative Study of Hermeneutics and Rational Principles of Understanding

Open Access Journal

Qtly. Noor-e-Marfat

eISSN: 2710-3463

pISSN: 2221-1659

www.nooremarfath.com

Note: All Copy Rights
are Preserved.

Muhammad Ali Fazal

PhD (jurisprudence and Islamic knowledge) (الفقه
والمعارف الإسلامية)

Supervisor: Syed Abdul Kareem Haidery

E-mail: m.ali84@live.com

ORCID : 0009-0004-6805-0757

Abstract:

This study explores the concept of "prejudgments" or "preconceptions" and their influence on the process of understanding, drawing a comparison between the methodology of philosophical hermeneutics and the rational principles of comprehension. It focuses on the importance of achieving an accurate understanding of texts while reviewing philosophical and intellectual perspectives on the impact of these preconceptions, and whether they are essential or hindrances to precise comprehension.

In the hermeneutical context, Gadamer argues that preconceptions are not obstacles to understanding but an integral part of it, as they form the framework upon which understanding is built. He asserts that completely eliminating these preconceptions is both impossible and undesirable, as they facilitate interaction with and comprehension of texts. Heidegger, on his part, emphasizes that humans cannot escape the influence of their historical and social contexts on their understanding.

On the other hand, the field of Islamic jurisprudence proposes the concept of "generic appearance" (*zuhūr nawʿī*) as a means

to regulate the influence of preconceptions, relying on linguistic and jurisprudential rules to interpret religious texts. It also highlights the importance of historical knowledge, diligent reasoning, and adhering to the ethics of interpretation to avoid the influence of personal biases.

The article underscores the importance of striking a balance between positive preconceptions that support understanding and negative ones that lead to distortion. It also discusses strategies for addressing preconceptions, such as employing dialectical dialogue, applying jurisprudential rules, and ensuring the centrality of texts.

In conclusion, the article calls for integrating the fundamental and hermeneutical approaches to achieve a deeper and more objective understanding, emphasizing the purification of preconceptions and fostering intellectual openness, thereby enhancing the interpretive process.

Key words: Hermeneutics, preconceptions, authority of appearance, linguistic principles.

الملخص:

يتناول البحث مفهوم "الأحكام المسبقة" أو "الافتراضات المسبقة" وتأثيرها على عملية الفهم، مع مقارنة بين منهجية الهرمنيوطيقا الفلسفية وأصول الفهم العقلانية. يُركز على أهمية الوصول إلى فهم صحيح للنصوص، مع استعراض الآراء الفلسفية والفكرية المتعلقة بتأثير هذه الافتراضات، ومدى ضرورتها أو عرقلتها لتحقيق فهم دقيق.

في السياق الهرمنيوطيقي، يرى غادامر أن الافتراضات المسبقة ليست عقبة أمام الفهم، بل هي جزء لا يتجزأ منه، لأنها تشكل الإطار الذي يُبنى عليه الفهم. ويؤكد أن التخلص الكامل من هذه الافتراضات أمر مستحيل وغير مرغوب فيه، إذ إنها تساعد في التفاعل مع النصوص وفهمها. من جهته، يوضح هايدغر أن الإنسان لا يستطيع أن يتحرر من تأثير السياقات التاريخية والاجتماعية على فهمه.

على الجانب الآخر، يطرح علم أصول الفقه مفهوم "الظهور النوعي" كوسيلة لضبط تأثير الأحكام المسبقة، عبر الاعتماد على قواعد لغوية وأصولية لفهم النصوص الشرعية. كما يشير إلى أهمية المعرفة التاريخية، والاجتهاد، والالتزام بأخلاقيات التفسير لتجنب تأثير الميول الشخصية.

يُبرز البحث أهمية تحقيق التوازن بين الافتراضات المسبقة الإيجابية التي تدعم الفهم، وتجنب السلبية التي تؤدي إلى التشويش. كما يعرض استراتيجيات للتعامل مع الافتراضات، مثل تطبيق القواعد الأصولية، وضمان محورية النصوص.

في الختام، يدعو البحث إلى تكامل المنهجين الأساسي والهرمنيوطيقي لتحقيق فهم أعمق وأكثر موضوعية، مع التركيز على تطهير الافتراضات وتعزيز الانفتاح الفكري، مما يسهم في تحسين عملية التفسير.

الكلمات المفتاحية: المعرفة المسبقة، الافتراضات المسبقة، تجنب الافتراضات المسبقة، حجية الظهور، الأصول اللفظية.

المقدمة:

لا شك أن الوصول إلى الفهم الصحيح أو المطلوب يُعدّ واحدًا من الأهداف المهمة لكل مفسّر، كما يُعدّ من الهواجس الأساسية لكل نظرية تفسيرية. علم أصول الفقه، باعتباره علمًا يهدف إلى الكشف وصياغة قواعد الفهم الصحيح للشريعة، وعلم الهرمنيوطيقا، كعلم يدرس نظريات الفهم ويبحث في ماهيته، وأهدافه، وعوامله، ومعوقاته، وضوابطه فيما يتعلق بتفسير العلامات والرموز، هما علمان يرتبطان بشكل كبير بمسألة الفهم الصحيح والعوامل التي تؤثر عليه سواء بالإيجاب أو السلب.

ومن بين الأمور التي يُنظر إليها كعائق جدي في تحقيق الفهم الصحيح أو المطلوب هي مسألة "تدخل الافتراضات المسبقة". لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تدخل جميع الافتراضات المسبقة في الفهم يُعتبر بالضرورة عائقًا؟ وهل يمكن تجنب هذا التدخل؟ وإن كان التدخل غير قابل للتجنب، فهل توجد وسائل للتحكم في تأثير هذه الافتراضات؟

هذه الأسئلة تعد من المسائل المهمة التي تسعى في هذا المبحث إلى دراستها من وجهة نظر علماء الهرمنيوطيقا لا سيما غادامر الذي أبرز رأيه الشديد في هذه المسألة، وقام بوضع الهرمنيوطيقا الفلسفية، وعلماء أصول الفقه، بهدف استكشاف كيفية تأثير الافتراضات المسبقة على الفهم، ومدى إمكانية التحكم بها لتجنب التشويش أو التحيز في العملية التفسيرية، وننقد على رأي غادامر الصريح في هذه المسألة مستعينا بالقواعد التي طرحناها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

تعريف وطبيعة الافتراضات المسبقة:

الفرضيات المسبقة Perspective، والأحكام المسبقة Prejudice، والتصورات الأولية Pre Thoughts، أو وجهات النظر Assumptions، هي مصطلحات غالبًا ما تُستخدم بمعانٍ متقاربة. ويبدو أن الوضوح النسبي لهذه المفاهيم هو السبب الذي يجعل الباحثين لا يعمدون

إلى تعريفها عادة.

في الفهم العام، يرتبط مفهوم الفهم مع الافتراضات المسبقة غالبًا بمصطلح "التفسير بالرأي"، وغالبًا ما يُستخدم هذا المفهوم بمصاحبة تعابير مثل التعصب، والجمود الفكري، والأحكام المتسرفة. وفي هذا السياق يمكن القول إن الافتراضات المسبقة هي سلسلة من التصورات والمعتقدات التي تُستمد من مصدر خارجي عن النص، وتُفرض عليه دون مراعاة النص نفسه وخصائصه أو شواهد التفسيرية.

أما في الهرمنيوطيقا الفلسفية والنظريات المستوحاة منها، فقد شهد مفهوم الافتراضات المسبقة نوعًا من التوسع، وتمت محاولة تخفيف البُعد السلبي لهذا المصطلح. ففي هذا السياق، تُعد الافتراضات المسبقة مجموعة من المعتقدات، والتوقعات، والمواقف التي تُشكل الأساس الذي يتم بناء الفهم عليه لأي نص.

المعنى الأول يُطلق عليه مصطلح خاص، والمعنى الثاني يُطلق عليه مصطلح عام للافتراض المسبق. في قاموس كامبريدج، تم تعريف الحكم المسبق بأنه "رأي أو شعور غير عادل وغير منطقي، خاصة عندما يكون قد تشكل دون تفكير أو معرفة كافية." (Cambridge Advanced Learner's Dictionary)

في القاموس الإنجليزي، تم ذكر المعاني الشائعة للأحكام المسبقة كما يلي: 1. حكم سلبي أو رأي متشكك مسبقًا أو دون علم بالحقائق. 2. موقف أو خوف أو كراهية عدائية وغير منطقية تجاه شيء معين. 3. أي رأي أو شعور مفترض مسبقًا، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا.¹ فإن هذه المعاني (باستثناء الأخير) تحمل نوعًا من الدلالات السلبية.

ومع ذلك، يقدم الفيلسوف الألماني المعاصر وزميل غادامر، تفسيرًا مختلفًا لمفهوم الأحكام المسبقة. بحسب يانكوفيتش Wolf Gunther Jankowitz، فإن الأحكام المسبقة هي مجموعة من المعتقدات والقناعات والرواسب الثقافية التي يرثها الفرد من مجتمعه. تشكل هذه الأمور حجر الأساس لفهم الفرد، وليست دائمًا خاطئة. ومن جهة أخرى، الفرد لا يكون مدرّجًا للعديد من تأثيرات التقاليد والرواسب الثقافية والاجتماعية، فقد لا يصل أبدًا إلى فهم طبيعة هذه التأثيرات. وبالتالي، لا تظهر الأحكام المسبقة في وعي الفرد إلا عند لحظة العمل الأخلاقي، كالتجنب أو التقييم.

بناءً على هذه النقاط، يعرف يانكوفيتش الحكم المسبق على أنه شيء يبدو بديهيًا وصادقًا للفرد. وفي هذا السياق، تُعتبر جميع الافتراضات المسبقة غير الواعية، والبيانات والمعارف التي تُعتبر مسلمًا بها دون الحاجة إلى نقد عميق أو تفكير متأمل، أمثلة على الأحكام المسبقة.² لذلك، يمكن القول إن الحكم المسبق بمعناه العام هو حكم يُقبل قبل التحقق والتأكيد، أما

بمعناه الخاص والسلي فهو يعني الاعتقاد الخاطئ وغير الصحيح أو الحكم المتسرع وغير المنطقي. كما أن مصطلح "البنية المسبقة" يُعد من الكلمات ذات الصلة بمفهوم الافتراض المسبق. من منظور مارتن هايدغر Martin Heidegger، الفهم له بنية ثلاثية تضع كل ما تم فهمه مسبقاً في شكل تصورات مسبقة تحت تصرف الإنسان. تتألف هذه البنية الثلاثية من:

1. التوقع المسبق: يشير إلى الفهم العام للإطار الذي ينتهي إليه الموضوع أو الظاهرة.

بمعنى آخر، هو المعرفة أو الخلفية التي نمتلكها قبل أن نبدأ في التفاعل مع الموضوع. هذه المعرفة يمكن أن تكون ناتجة عن تجارب سابقة أو معلومات سابقة تؤثر على الطريقة التي نقرب بها من الموضوع أو نص معين.

2. النظرة المسبقة: تعني وجهة النظر أو المنظور الذي يتم من خلاله القيام بفعل

التأويل. هذا يشير إلى الطريقة التي يرى بها الفرد أو الباحث الموضوع أو النص قبل البدء في تحليله. هذه النظرة قد تكون متأثرة بمعتقدات أو أفكار أو أساليب معينة تجعل الشخص يتأمل في النص أو الظاهرة بطريقة محددة.

3. التصور المسبق أو الإدراك المسبق: هو توقعات الشخص أو توقعاته الذاتية التي

تكون قد تشكلت مسبقاً قبل التفاعل مع الموضوع أو النص. هذا الإدراك يوجه عملية التأويل ويعطي للفرد فكرة مسبقة عن كيفية فهمه لما سيكتشفه أو ما سيقراه. قد تكون هذه التوقعات مرتبطة بتجارب سابقة أو معتقدات أو ثقافات معينة.³

فيشرح كيف أن الأشخاص يتعاملون مع موضوع أو نص بشكل يتأثر بما سبق لهم أن تعلموه أو مروا به. فالتوقع المسبق يحدد السياق العام لفهم الموضوع، بينما النظرة المسبقة تحدد الطريقة أو المنظور الذي ينظر به الشخص إلى الموضوع، أما التصور المسبق فهو التوقعات التي يحملها الشخص من قبل، والتي تؤثر في كيفية تفسيره للأشياء.

أما المصطلح الآخر ذو صلة أحياناً بمفهوم الافتراض المسبق هو "المعرفة المسبقة". والمقصود "بالمعرفة المسبقة"، هو المعلومات الخارجية التي يكتسبها المفسر من السياق الاجتماعي، السياسي، والثقافي لكل عصر. وتشمل الإلمام بفروع العلوم الإنسانية المختلفة، علم الإنسان، علم الاجتماع، المعتقدات الثقافية، الدينية، وحتى العادات والتقاليد السائدة في كل عصر، إضافة إلى المعرفة بالاكشافات والاختراعات والقوانين الحاكمة للعالم.⁴

بناءً على التعريفات السابقة ومع مراعاة تشابه هذه المصطلحات، يمكن القول إن الافتراض المسبق مفهوم واسع يشمل كلاً من التحيز المسبق، الفهم المسبق، وجهة النظر، والبنية المسبقة، لكن ينبغي الانتباه إلى أن هذا المصطلح يمكن أن يُستخدم أحياناً بمعنى عام وإيجابي، وأحياناً أخرى بمعنى خاص وسليبي.

الافتراضات المسبقة بمعنى عام وإيجابي

- تشير هذه الفكرة إلى مجموعة من التصورات والمعتقدات التي يملكها المفسر (الشخص الذي يقوم بالتفسير أو التأويل) والتي قد تكون واعية (أي يدرك الشخص أنه يحمل هذه التصورات) أو غير واعية (أي لا يدرك الشخص تمامًا أن هذه التصورات تؤثر عليه).
- هذه الافتراضات تكون صحيحة أو مرغوبة بمعنى أن الشخص يعتقد أو يفترض أن هذه التصورات هي قريبة من الحقيقة أو أنها ذات مغزى وذات قيمة.
- بناءً على هذه الافتراضات، يطور المفسر فهمًا للنصوص أو الظواهر. أي أن هذا النوع من الافتراضات يساعد في تشكيل المعنى بناءً على توقعات الشخص المسبقة أو المعتقدات التي يحملها، مما يسمح بعملية تفسير يكون لها أساس معرفي أو قيم معينة يتم الافتراض بها.

الافتراضات المسبقة بمعنى خاص و سلبي

- في هذه الحالة، الافتراضات المسبقة تتسم بالسلبية، حيث يكون المفسر قد قبل مجموعة من التصورات أو المعتقدات قبل أن يتعامل مع النص أو الأدلة التي يجب تفسيرها.
- هذه الافتراضات لا يتم فحصها بشكل دقيق أو متعمد قبل التفسير، بل تُقبل بشكل تلقائي أو مُفترض دون الاهتمام بما قد تقدمه الأدلة أو النصوص بحد ذاتها.
- السلبية هنا تكمن في أن هذه التصورات قد تكون خاطئة أو مُضللة لأنها مفروضة على النص دون تفاعل نقدي أو تأمل. بمعنى آخر، الشخص قد يفرض هذه الافتراضات على النص من دون النظر في محتوى النص الفعلي أو الأدلة التي قد تقدم وجهات نظر مختلفة أو جديدة.

أقسام الافتراضات:

تم تقديم تقسيمات مختلفة للافتراضات من جوانب متنوعة، وسنشير إلى بعضها: قسم البعض الافتراضات إلى ثلاثة أقسام:

الافتراضات المشتركة: في تفسير أي ظاهرة، يجب احترام مجموعة من الافتراضات لفتح طريق التفسير. يجب أن نفترض أن كاتب النص كان عاقلًا ولم يقم بأي عمل ضد قصده، ولم يكتب شيئاً يخالف قواعد اللغة، وما إلى ذلك. هذا النوع من الافتراضات لا يعيق فهم الحقيقة، بل يشكل سلمًا لفهمها وأداة لاستخراج النص وتوضيحه.

الافتراضات غير المشتركة: تفسير كل ظاهرة يعتمد، نتيجة تقدم العلم، على مجموعة من المبادئ المقبولة لدى الجميع. هذه الافتراضات في الواقع والذهن تكون متطابقة. مثلاً، عالم

رياضيات يستخدم العمليات الأساسية الأربع لحل المسائل الرياضية، أو فقيه يستنبط حكماً من رواية بناءً على حجية قول الثقة الذي ينقلها عن معصوم عليه السلام.

الافتراضات التطبيقية: مبادئ يتم إثباتها بمعايير غير حاسمة (مثل نظرية داروين حول تطور الإنسان)، لكن المفسر يعتبرها واقعية ويستخدمها كأساس لتفسيره. الافتراضات التطبيقية تكون مضللة للغاية، ويجب على المفسر تجنبها تماماً. في الحقيقة، هذه الافتراضات تؤثر في التطبيق وإسقاط المعنى، لا في اكتشاف المعنى، وتؤدي إلى التفسير بالرأي.⁵ في تقسيم آخر، مع التأكيد على ضرورة تأثير بعض الافتراضات، تم تقديم نوعين آخرين من الافتراضات:

المقدمات الاستقرائية والاستخراجية: هي افتراضات تساعد المفسر، مثل عجلة وحبل يستخرجان الماء من البئر، على اكتشاف مراد المؤلف. كمثال ضرورة تعلم اللغة العربية لفهم القرآن. **الافتراضات الاستفهامية أو التساؤلية:** هي افتراضات تمهد لطرح السؤال على النص، لكنها لا تفرض إجابة على النص.⁶

تقسيم آخر قدمه رودلف بولتمان. يرى أنّ هناك نوعين من الافتراضات المسبقة، أحدهما يتعلق بالمنهج والآخر يتعلق بالنتائج. فيما يخص المنهج، يرى أنه لا يمكن فهم النص دون طرح أسئلة، إذ إنّ كل شخص يطرح أسئلة على النص بناءً على اهتماماته. وبرأيه، فإنّ كون المفسر مضطراً إلى أن يتعامل مع النص ضمن سلسلة من الافتراضات المسبقة لا يعدّ مشكلة بحد ذاته؛ المهم هو ألاّ يدخل المفسر أي افتراض مسبق في نتائج تفسيره.⁷

تأثير الافتراضات المسبقة على الفهم من منظور الهرمنيوطيقا الفلسفية:

لم يكن هناك موقف موحد بشأن دور الافتراضات المسبقة في عملية الفهم. النظرة التقليدية المشهورة والقديمة ترى أن تدخل الافتراضات المسبقة في الفهم يعوق العملية الصحيحة للفهم، ويؤدي إلى سوء الفهم. ومع ذلك، يرى غالبية علماء الهرمنيوطيقا، وخصوصاً علماء الهرمنيوطيقا الفلسفية، أن تدخل الافتراضات المسبقة في الفهم ليس فقط غير مضر، بل هو ضروري أيضاً، وأنه بدونها لا يمكن أن يتحقق أي فهم.

بحسب التصور الأول -وهو التصور الشائع حول الفهم والذي لا يزال يتمتع بدعم واسع- يقف الإنسان كفاعل في مواجهة موضوع معين؛ وفي حال أراد الفاعل تحقيق فهم صحيح، عليه أن يترك افتراضاته المسبقة وأحكامه المسبقة جانباً، ويتعامل مع الموضوع بذهن خالي عن الأحكام والافتراضات المسبقة. فقط في هذه الحالة يمكنه أن يصل إلى فهم صحيح ومقبول.

لكن يبدو أن النظريات الحديثة حول الفهم قد طرحت اعتراضات على هذا التصور التقليدي، وأحد أبرز هذه الاعتراضات هو أن التخلي عن الافتراضات المسبقة أمر غير ممكن

وغير مرغوب فيه. فتدخل الافتراضات المسبقة أمر لا واع، حتمي، وضروري. لذلك، فإن مفسر ينظر إلى الموضوع المعين من زاوية رؤيته الخاصة ومن خلال عدسة افتراضاته المسبقة ومفاهيمه السابقة.

المسألة المتعلقة بتأثير التحيزات المسبقة، سواء الواعية أو اللاواعية، كانت دائماً مطروحة حتى بين المفسرين الكلاسيكيين. على سبيل المثال، شخصيات مثل كلاديوس Johannes Martin Chladenius (1759-1710)، درويزن J.G.Droysen (1884-1808)، وإيميليو بيتي Emilio Betti (1968-1890)، قد أقرروا بهذا النوع من التأثير. لكنهم لم يشعروا بالقلق البالغ من أن هذا المنظور قد يجرحهم إلى نسبية الآراء والمعتقدات أو ينكر وجود تفسير موضوعي. كانوا دائماً يؤمنون بأن بعض الفهم قد يكون واضحاً وخاطئاً، وفي الوقت نفسه، لم يروا جميع الفهم المختلف على أنه بالضرورة خطأ. لأنهم كانوا يعتقدون بوجود حقيقة موضوعية كموضوع تُفسر بناءً عليه مختلف الأبعاد، وأن المفسر يقترب منها بذهنية مسبقة تسلط الضوء على جانب معين من أبعادها المتعددة.⁸

أما بالنسبة لنظريات الهرمنيوطيقا الفلسفية، فقد أولت اهتماماً خاصاً بجوهر الفهم ونتائج البحث في هذا المجال، مع تأكيد أكبر على تأثير الافتراضات المسبقة. يعتقد هايدغر أن كل فهم وتفسير يعتمد على بنية مسبقة. وبحسب رأيه، يستحيل على الإنسان أن يتحرر من هذه البنية المسبقة. هذه البنية المسبقة تمنعنا من فهم أو تفسير أي موضوع - سواء كان شيئاً خارجياً أو نصاً مكتوباً - بشكل مستقل عن الافتراضات والتوقعات السابقة. ذهن الإنسان، في أي عملية تفسير، يكون مشبعاً بفهم أولي للموضوع، وهذا يعكس واقع "الوجود في العالم".

يرى هايدغر أن الإنسان كائن واقع في سياق التاريخ، ولا مفر من خضوعه للوضع والظروف الخاصة بذلك السياق، وهذا التأريخ يؤثر بشكل كبير في نظريته وفهمه للأمور المختلفة. ونتيجة لذلك، يتم دائماً تشكيل التفسير من خلال وجهة نظر المفسر، بحيث لا يمكن الوصول إلى نقطة بداية خالية تماماً من التحيزات أو رؤية مباشرة وغير متأثرة، كما كان ديكاوت يطمح للوصول إليها.

أما غادامر، فقد كان يرى أن التحيزات والافتراضات المسبقة شرط ضروري لكل فهم سواء كان تاريخياً أو غير تاريخي. نفهم بفضل تلك التحيزات فقط، وليس بالتخلي عنها أو التحرر منها. بحسب غادامر، التدخل الناتج عن الافتراضات المسبقة ليس بالضرورة أمراً سلبياً، بل هو شرط جوهري لتحقيق الفهم. لذلك، معارضة هذه الافتراضات تعد أمراً مستحيلاً وغير مرغوب فيه.

فغادامر يرفض فكرة أن الفهم النقي يمكن أن يتم من دون أي تأثيرات أو تحيزات. على العكس من ذلك، هو يعتبر أن هذه الافتراضات المبدئية (مثل المعتقدات المسبقة والقيم

الثقافية والاجتماعية) هي التي توفر الإطار الذي يساعدنا على تحديد المعاني وفهم النصوص والأحداث. بمعنى آخر، نحن لا نستطيع أن نفهم شيئاً ما بشكل كامل إذا تجاهلنا هذه التحيزات، بل يجب أن نعمل معها. السعي للتخلص من تصوراتنا في عملية التفسير ليس فقط أمراً مستحيلاً، بل أيضاً بلا معنى وغير منطقي. فالتفسير يعني إدخال تصوراتنا المسبقة في العملية حتى يتمكن النص أو الموضوع من التحدث إلينا فعلياً.⁹

وفقاً لغادامر، الفهم هو عملية تفاعلية بين الشخص والمحتوى الذي يتم فهمه (سواء كان نصاً أو حدثاً تاريخياً). هذا التفاعل لا يمكن أن يحدث دون أن يكون لدى الشخص مسبقاً بعض الافتراضات أو التوقعات حول ما يراه أو يقرأه. لذا، بدلاً من محاولة التخلص من هذه الافتراضات المسبقة، يعتقد غادامر أنه يجب أن يتم التعامل معها بشكل واعٍ لأنها تساهم في عملية الفهم بشكل إيجابي.

بالتالي، يرى غادامر أن معارضة هذه الافتراضات المسبقة أو محاولة التحرر منها بالكامل هو أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه، لأن الفهم لا يتحقق دونها.

بالمرة، أحد المدافعين عن نظرية غادامر، يكتب في سياق الدفاع عن تأثير الافتراضات المسبقة: إن الافتراضات المسبقة ليست شيئاً يجب أن نتجاهله أو يمكننا تجاهله. هذه المسبقات هي أساس وجودنا، ومن خلالها فقط يمكننا فهم التاريخ... لا يمكن أن يوجد أي تفسير خالٍ من الافتراضات المسبقة.

قاعدة "افرج ذهنك من جميع المسبقات" تحمل خطراً كبيراً على الباحث، حيث قد يعتقد الباحث بعد محاولة أو محاولتين لفهم ظاهرة ما أنه قد توصل إلى الحقيقة، مما يؤدي إلى تعميق افتراضاته وتعصباته بشكل لا واعٍ. نحن دائماً نقوم بالملاحظة والفحص بناءً على نظريات، وإن كنا في معظم الأحيان غير واعين بذلك. بدلاً من التخلص من النظريات، يجب السعي للعثور على بدائل ومقارنة نظرية بأخرى.

التقييم والخلاصة:

للأفكار أعلاه، ينبغي التركيز على النقاط التالية:

النقطة الأولى: الأفكار المذكورة أعلاه توجي للوهلة الأولى بوجود موقفين متناقضين:

1. موقف يعتبر أن التفسير المثالي هو تفسير خالٍ من الافتراضات المسبقة.
2. موقف يرى أن إفراغ ذهن من الافتراضات المسبقة فكرة ساذجة، بل غير ممكنة وغير مرغوبة.

ولكن بالتأمل في الأقوال أعلاه، وأيضاً في تعريف الافتراضات المسبقة، يتضح أن النزاع بين الفريقين نزاع لفظي.

توضيح النزاع:

الاختلاف الظاهري نابع من الغفلة عن المعنيين المختلفين للفرضيات المسبقة: الفريق الذي يرى تدخل الافتراضات المسبقة ضروريًا يأخذها بالمعنى العام. أما الفريق الذي يرى أن تدخلها معيق، فإنه يقصد الافتراضات المسبقة بمعناها الخاص.

النقطة الثانية: الحقيقة هي أن تدخل الافتراضات، في مفهومها العام، هو أمر عادة ما يكون غير واعي وأحيانًا يصعب تجنبه، ويعد وجود الذات الواعية البشرية شاهدًا على تدخل الافتراضات غير الواعية: كما أن الفهم الأساسي للاختلافات بين الفهم لما هو موجود في نص معين، لا يمكن العثور على سبب أعمق من الاختلافات في الافتراضات. لكن من غير الجائز أن يُستنتج من هذا، أن الفهم الحرفي أو اكتشاف الحقيقة أو إدراك النية من الكاتب أمر مستحيل.

سر هذا الموضوع هو إمكانية تصحيح وتعديل الافتراضات، كما سيتم الإشارة إليه لاحقًا، حتى الفلاسفة الهرمنيوطيقيين يعترفون بذلك. هذه المسألة لا تنفي تدخل الافتراضات، بل هي نقد لأولئك الذين يرون أن كشف الحقيقة أو إدراك نية الكاتب أو الفهم الحرفي أمر مستحيل بسبب تدخل الافتراضات. في الحقيقة، هؤلاء الأفراد قد حصلوا على نتائج من تدخل الافتراضات أكثر مما يجب.

ما هو ضروري لفهم الحقيقة ليس بالضرورة تدخل الافتراضات بشكل مطلق، بل هو ببساطة التأثير الذي يأتي من الافتراضات الغريبة عن النص.

النقطة الثالثة: لا يمكن أن تكون جميع أنواع التدخل من الافتراضات مفيدة أو تؤدي إلى الفهم الصحيح؛ كما أنه سيتم الإشارة إليه لاحقًا، حتى علماء الهرمنيوطيقا قد انتبهوا إلى هذه المسألة وحذروا من تحمل الافتراضات وأثرها السيء.

التأثيرات المحتملة للفرضيات وفقًا للمبادئ الإسلامية:

في البداية، يجب التنبيه إلى أن مسألة تأثير الافتراضات على الفهم من حيث التعبير بشكل شفاف وصريح وبأسلوب الأدبيات المعاصرة، ربما لا يمكن ملاحظتها بين القدماء، بل يجب البحث عنها بين المفكرين المعاصرين.

على سبيل المثال، العلامة طباطبائي، أحد أكبر المفسرين في القرن الأخير، قد أشار إلى أنه يجب في التفسير ألا يتم الاعتماد على المعلومات المستخلصة من المتن فقط، بل يجب الاعتماد أيضًا على المعلومات التي تأتي من نظريات فلسفية أو فروض علمية أو مكاشفات عرفانية. وهذا يعني أنه لا ينبغي فرض هذه المعلومات على النصوص، بل يجب أن يتم التفسير بناءً على هذا السياق.

أيضًا، أشار إلى أنه الاعتماد على الافتراضات الأولية البسيطة قد يؤدي إلى سوء الفهم، لذلك

يجب التأكيد على ضرورة إعادة النظر في الافتراضات:

"وهذا هو الذي دعا الناس أن لا يقتصرُوا على الفهم العادي والمصادق المأنوس به الذهن في فهم معاني الآيات كما كان غرض الاجتناب عن الخطأ والحصول على النتائج المجهولة هو الذي دعا الإنسان إلى أن يتمسك بذيل البحث العلمي، وأجاز ذلك للبحث أن يداخل في فهم حقائق القرآن وتشخيص مقاصده العالية، وذلك على أحد وجهين، أحدهما: أن نبحت بحثاً علمياً أو فلسفياً أو غير ذلك عن مسألة من المسائل التي تتعرض له الآية حتى نقف على الحق في المسألة، ثم نأتي بالآية ونحملها عليه، وهذه طريقة يرتضيها البحث النظري، غير أن القرآن لا يرتضيها كما عرفت، وثانيهما: أن نفسر القرآن بالقرآن ونستوضح معنى الآية من نظيرتها بالتدبر المندوب إليه في نفس القرآن، ونشخص المصاديق ونعرفها بالخواص التي تعطيها الآيات."¹⁰

من جهة أخرى، الأستاذ مطهري، وهو مفكر معاصر آخر، أشار إلى أن فهم الإنسان يتأثر بشخصيته وعقليته، وأن استجابات الإنسان مهما كانت غير متعمدة، فإنها لا تخلو من تأثيرات الافتراضات السابقة. وأضاف أنه رغم أن البعض لا يقبل هذه الفكرة تماماً، إلا أن الإنسان لديه القدرة على التحكم في نفسه وتصحيح فرضياته.¹¹

آية الله جوادي آملي، الفيلسوف والمفسر للقرآن، في حديثه عن ضرورة تدخل الافتراضات في التفسير، أكد على أنه لا يجب في تفسير النصوص الدينية أن يكون الهدف تفرغ العقل وتجريد الذهن. بل يجب أن تسعى التفسيرات إلى تطهير الفكر من المفاهيم غير صحيحة، حتى لا يُصبح النص العقلي غير ذي معنى. لا يعتبر الأصوليون هذا الموضوع في إطار الافتراضات السابقة جزءاً من النقاش، ولكن يمكن العثور على بعض المبادئ الأساسية التي تتعلق بهذا الموضوع في مناقشتهم المتفرقة. من بين هذه المواضيع، مسألة تفسير بالرأي، حيث يعتبر النقاش حول حجية ظواهر القرآن من أبرز القضايا المطروحة. بالنسبة للتيار الأخباري الذي رفض دلالات الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن علماء هذا التيار اعتبروا أن العمل بظواهر القرآن هو عبارة عن التفسير بالرأي. من وجهة نظرهم، لا يُعد التفسير بالرأي مجرد التأويل الظاهري للكلمة، بل هو تدخل الرأي والنظر الشخصي في تفسير معنى لفظي يتضمن احتمالاً مخالفاً للظاهر، أو تدخل الرأي في تفسير معنى لفظي مجمل وغير ظاهر. في الواقع، التفسير بالرأي هو أن الإنسان يفسر عبارة بناءً على رأيه ونظره الشخصي بحيث لا يكون لهذا المعنى أي دليل ظاهري، وهو بالتالي استباق فرضيات غير موجودة في النص. من وجهة نظرهم، حيث أن الهدف هو فهم كلام المتكلم، فإن إدخال الافتراضات أو الاعتماد عليها يؤدي إلى تحميل آرائهم الشخصية على الكلام، مما يُعتبر تدخلاً غير مشروع.

في هذه النظرية، يُعتبر معيار التفسير بالرأي وبتمويل الافتراضات المسبقة هو الذي يفرض أن العبارة والشواهد المرتبطة بها لا تحمل معنى ظاهريًا في ذلك السياق. في الواقع، في التفسير بالرأي، يقوم المفسر بتمويل الافتراضات المسبقة على النص أو مطابقة النص مع افتراضاته المسبقة. لكن إذا أردنا تقديم تفسير أدق وأكثر شمولية في تقديم نظر العلماء والمفسرين، يجب أن نقول إن دراسة الموضوعات المتعلقة بهم في مسائل مختلفة تظهر أن التفسير بالرأي وتمويل الافتراضات المسبقة هو المكان الذي يتم فيه الفهم بناءً على الافتراضات المبدئية التي ليس لها علاقة مباشرة بالنص.

المقصود بالافتراضات المبدئية غير المرتبطة بالنص هو أنها ليست مفترضة أو مستخلصة من مصدر أي لا علاقة له بالنص نفسه. فالافتراضات المبدئية أو المسبقة المرتبطة - في هذا السياق - هي الأمور التي تكون بين المؤلف والمفسر المشتركة، حيث يعتمد المؤلف في تفسير عباراته على هذه الافتراضات، ويصدر العبارات بناءً عليها.

إضافة هذا القيد تهدف إلى إظهار أنه، بحسب العلماء والمفسرين، لا يعتمد صاحب الشريعة على أسلوب جديد في عرض مطالب ومقاصده، بل يلتزم بمعاني مفهومه وفق القواعد العامة للغة. بناءً على ذلك، لا يمكن اعتبار الافتراضات المبدئية التي تعتمد على القواعد اللغوية والمبادئ العقلية للتعبير، مثل حجية ظواهر الكلام في حال عدم وجود قرينة على عكسها، جزءًا من التفسير بالرأي، فيعتبر الفهم بناءً عليها تفسيرًا صحيحًا. أيضًا، الافتراضات المبدئية المستخلصة من العلوم المتعلقة بشواهد الكلام وقواعد المحاور، مثل علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والمنطق وأصول الفقه، تُعتبر من القواعد التي يجب مراعاتها. بناءً على ذلك، الفهم بناءً على هذه العلوم لا يمكن اعتباره تفسيرًا بالرأي.

طرق تجنب أو التحكم في الافتراضات المسبقة من منظور الهرمنيوطيقا الفلسفية:

فيما يتعلق "بالهرمنيوطيقا الفلسفية" وموضوع الفروض السابقة وتأثيرها على التفكير الهرمنيوطيقي، يظهر أن هناك أفرادًا مثل هيدغر وغادامر يرون أن الفهم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتدخل الافتراضات المسبقة، ويدعون لمن يريد حذفها من التفسير للنص، بأنها عملية غير ممكنة، مع ذلك لم يروا جميع الافتراضات صحيحة للفهم. كما أنهم يؤكدون على ضرورة تعديل الفروض السابقة أو تصحيحها، وينبغي ألا نتعامل مع النصوص كأنها محايدة، بل لابد من أخذ هذه الفروض في الحسبان.

بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تجنب التدخلات السلبية للفروض السابقة أو تعديلها، يمكننا النظر في هذه القضية من خلال عدة محاور. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن علماء

الهرمنيوطيقا الكلاسيكية قد اهتموا بهذه المسألة.

الأصول الاربعة لبتى:

1. أصل الاستقلال للهرمنيوطيقا: موضوع التفسير يظهر تأثير عقلية المفسر في عملية تفسير النص. وفقاً لهذا المبدأ، لا يحق للمفسر أن يأخذ التأثير من المعنى المستقل عن النص، بل يجب أن يقدمه في سياق الفهم التكويني الخاص به. لذلك، يجب ألا يكون لعقلية المفسر دور في عملية التفسير.

2. أصل التكامل المعنوي: يؤكد هذا المبدأ على العلاقة بين الجزء والكل، وأهمية مراعاة دور وتأثير الجزء والكل في عملية التفسير. يجب أن يكون معنى الجزء متناسقاً مع الكل، ويجب فهم كل جزء من الموضوع فقط بناءً على الكلية والمعنى الكامل له.

3. أصل الفاعلية في الفهم: وفقاً لهذا الأصل، يشكل التفاعل بين ذهن المفسر وأفكار المؤلف عملية إعادة بناء العالم الذهني للمؤلف. في عملية الفهم، يكون المفسر عنصراً فعالاً، لكن هذا لا يعني قبول تدخل عقلية المفسر في الفهم، بل إن تخصصه وخبرته في موضوع التفسير يمكن أن يساعد في فهم أفضل وأكثر اكتمالاً للموضوع.

4. مبدأ توافق الهرمنيوطيقا للمعنى: وفقاً لهذا المبدأ، يجب أن يكون المفسر قادراً على ملائمة الفاعلية الذهنية الخاصة به مع ما يستخلصه من الموضوع، وأن يتناسب ذلك بشكل أكبر وأكثر تكاملاً مع التفسير الذي يقدمه.¹²

أحد النقاط التي يولها المفكرون الهرمنيوطيقيون أهمية كبيرة، وربما يمكن اعتبارها أهم وأبسط أدوات الهرمنيوطيقا في ما يتعلق بالتحكم في تعديل الافتراضات المسبقة، هي ما يعرف بقبول الانعطاف. يشير غادامر إلى هذه الفكرة باستخدام تعبير "الانفتاح" Openness في سياق العودة إلى النص أو الحقيقة.

وفقاً لهذا النهج، إذا كنا نرغب في فهم معنى شيء آخر، فلا يمكننا التمسك بشكل أعلى بمعانينا السابقة عن الأشياء. ولكن، هذا لا يعني أنه عندما نستمع إلى شيء ما أو نقرأ كتاباً، يجب أن ننسى كل معانينا السابقة عن الموضوع وجميع معتقداتنا الشخصية. المطلوب هو أن نبقى منفتحين على معاني شخص آخر أو نص آخر.¹³

في الحقيقة توجد العلاقة الديناميكية بين القارئ أو المفسر والنص أثناء عملية الفهم والتفسير. يمكن تلخيص هذه الفكرة كالتالي:

1. الفهم ليس عملية سلبية: المفسر لا يقرأ النص فقط ليجد فيه تأكيداً لمعتقداته أو

- فرضياته المسبقة. بدلاً من ذلك، الفهم يتطلب أن يواجه المفسر النص بوعي، حتى لو كان النص يعارض توقعاته المسبقة.
 2. **التفاعل مع النص:** عندما يقرأ المفسر النص، فإنه لا ينقل مباشرة معناه الخاص إلى النص، بل يحتاج إلى الاستماع إلى النص بعمق ومحاولة فهم "حقيقته" أو "وجهة نظره" كما يقدمها النص نفسه.
 3. **التشكيك في الافتراضات المسبقة:** المفسر قد يبدأ بفكرة أو توقع معين عن النص (فرضيات مسبقة)، لكن التفاعل مع النص يدفعه إلى إعادة تقييم هذه الافتراضات. هذا التشكيك في الافتراضات لا يعني التخلي عنها بالكامل، بل يعني مراجعتها بشكل نقدي بناءً على ما يقدمه النص.
 4. **التغير في الفهم:** عندما يسمح المفسر للنص أن "يُدخل الشك" إلى فرضياته المسبقة، فإنه يعترف بأن معنى النص قد يختلف عما توقعه في البداية. هذا التغير في الفهم يعني أن المفسر قد يصل إلى تفسير أكثر دقة أو أعمق للنص.
 5. **الفهم كعملية تطورية:** الفهم ليس لحظة نهائية أو نتيجة ثابتة، بل هو عملية مستمرة من التفاعل والتطور بين النص ووجهات نظر المفسر.
- بالتالي، أن فهم النص يتطلب مرونة وانفتاحاً من المفسر، حيث يتحدى نفسه ويفحص افتراضاته المبدئية. ومن خلال هذا التفاعل النقدي، يمكن للمفسر أن يصل إلى معنى جديد أو مختلف للنص، مما يعزز فهمه ويثري رؤيته.
- كيف يمكن للقبول أن يتحقق وأن يقوم بفتح النص أو الموضوع، كما يقول غادامر، ويباعد عن الجمود في الافتراضات؟
- نقطة مهمة لتحقيق القبول والتفاعل مع الرفض للجمود هي التركيز على التغيير الذي يحدث في الافتراضات المبدئية، والحذر من الالتزام بمصطلحاتها الثابتة. في النهاية، يتمثل الرضا في التخلص من الأفق الذهني القديم، حيث يعتقد غادامر، المواجهة الهرمنيوطيقية ليست إنكاراً أو رفضاً لأفق الفرد؛ لأن الإنسان يجب أن يرى من خلاله ولا يمكنه أن يرى بدونها. بل إن الرضا عن التخلص منها يكمن في فتح ذاته من خلال الرغبة في هذا الانفتاح.
- الحوار والديالكتيك:**

الربط الديالكتيكي بين القارئ والنص، من بين الحلول التي قدمها غادامر، هو الحوار بين أفق معنى النص وأفق معنى المفسر.¹⁴ في هذا الحوار، ما يحدث ليس مجرد تبعية من جانب واحد، بل هناك تأثير متبادل بين كل طرف. يرى غادامر أن النص يُعامل كطرف آخر في الحوار. من وجهة نظره، هيكل هذا الحوار هو هيكل السؤال والجواب، حيث لا تطرح الأسئلة

على النص فحسب، بل يطرح النص أيضًا أسئلة علينا. وفي هذا السياق، تتواجه فرضياتنا المبدئية وتوقعاتنا واهتماماتنا، مما يؤدي إلى تقليص تأثيراتها، ويتحول السؤال الذي يطرحه المفسر إلى سؤال متجدد.¹⁵

يعتقد غادامر أن الحوار يعوق تدخل الذهنية المفسرة في الفهم، وهو نوعان. الأول هو أن الانغماس في موضوع الحوار يضع الإنسان في موقف قبول وتحول، ويجعله في موضع الجهل، كما تم الإشارة إليه في النقاش السابق. إذا كان المفسر، الذي يتواجد في موقع القيادة في الحوار، يسعى للوصول إلى الحقيقة، فإنه يطرح الأسئلة ويجيب عنها باعترافه بأن الحقيقة ما زالت غير معروفة له. في هذه الحالة، يكون الحوار قد تجاوز معرفة المفسر الشخصية وأصبح هو الذي يقوده ويساعده.

بناءً على ذلك، يستنتج غادامر أن الحوار هو السبب في منع تدخل الذهنية، لأنه من خلال أولوية "الاستماع"، يصبح الفهم مختلفًا عن مجرد رؤية، مما يعزز القدرة على قبول الحقائق بدلاً من رؤية موضوع معين. في الواقع، يحدث تأثير الحوار عندما يسعى المفسر إلى متابعة الكلام الذي لم يُذكر، وعندئذ يُقيّم ويكتشف الحقائق الغير متوافقة مع افتراضاته المبدئية أو تلك التي لا تكفي لتوضيح الموضوع.

الدائرة الهرمنيوطيقية:

إحدى الأشكال أكثر شيوعًا التي تم تقديمها حول الدائرة الهرمنيوطيقية، هي دائرة الكل والجزء. وفقًا لهذا الرأي، فإن فهم الكل يؤدي إلى فهم أفضل للأجزاء، وفهم الأجزاء يؤدي إلى فهم أفضل للكل. يذهب الشرح إلى الأمام ويعود بين الفهم الأولي للكل، وفهمه الجديد للأجزاء والكل من النص، مما يؤدي إلى معناه المتكامل والمتناسق. في هذه الدائرة الهرمنيوطيقية للفهم، ينتظر القارئ الوصول إلى معنى متكامل، ويصل إلى فهم كامل للنص. نتيجة لذلك، يتم تصحيح التفسيرات والأحكام المسبقة لدى القارئ بشكل واعٍ أو غير واعٍ، أو يتم التخلص منها.

حتى في تحليل هايدغر، حيث يعتقد، إن إمكان التحرر من الأحكام المسبقة غير ممكن للإنسان، فإن إمكانية تصحيح هذه الأحكام في دائرة الفهم والعودة إلى موضوع الكتابة (الدائرة الهرمنيوطيقية) تكون متاحة. كما يضيف أن التفسيرات يمكن أن تصحح تشوهات وأخطائها الخاصة. مهمتنا هي أن نرث ونصح فهمنا السابق للموضوع عبر الذات.

محورية النص:

مع انتشار الهرمنيوطيقا الفلسفية، ظهرت موجة من الانتقاد بين المفسرين، حيث اعتقد البعض أن نية المؤلف شيء غريب عن معنى النص أو الهدف التفسيري الذي قد يكون تم تحريفه. في هذا السياق، يؤدي تجاهل نية المؤلف في عملية فهم النص إلى تأويلات غير محدودة التي قد تحد من

فہم النص، مما يؤدي إلى تحويل التفسير إلى عملية "إرضائية"، أي إرضائية المفسر. التركيز على هيكل النص، ومحورية النص في التفسير هو أحد العوامل التي يمكن أن تساهم في الحد من الافتراضات المسبقة، وتقليل مفهوم التفسير الإرادي. يركز الفيلسوف الفرنسي بول ريكور على فكرة التأويل المحوري للنص، والتي من خلالها يتم قبول التفسيرات المتعددة للنص، ولكن مع الاعتقاد بأن الطريقة الوحيدة للحد من هذه التفسيرات المتعددة هي من خلال التركيز على هيكل النص. يعتقد ريكور أن التركيز على هيكل النص له فائدة في تقليص التفسيرات ويمنع التفسير الشخصي غير المقبول.¹⁶

ريكور يسعى إلى تقليص المفهوم الاصطناعي والمصطنع للتفسير التأويلي، والذي تم تناوله من قبل شلايرماخر، ديلتاي وبولتمان، ويقلل من تأثيره على المعنى. فهو يعتقد أن التفسير والتوضيح ليسا قطبين متضادين، بل هما متداخلان ويجب أن يتراقفا. وعليه فإن التفسير ليس مجرد تحرير للهيكل الداخلي للنص، بل هو أيضًا طريق يبدأ من الفكر الذي يكشفه النص، ومن ثم يمضي نحو الهدف النهائي للمعنى.

طرق التجنب أو التحكم في الافتراضات المسبقة من منظور أصول الفهم العقلانية:

1. الانتباه إلى الظهور النوعي: (قاعدة حجية الظهور)

تقسم الظواهر من ناحية معنى إلى الظهور الشخصي والظهور النوعي. الظهور الشخصي عبارة عن الظهور الذي يظهر بالنسبة لشخص معين وفقًا لحالاته وأفكاره وبيئته، وقد يختلف بين الأشخاص المختلفين، ذكر الشيخ المظفر رحمة الله تعالى عليه: "الظهور الابتدائي البدوي الذي يزول عند العلم بالقرينة المنفصلة لا أنه هناك ظهوران ظهور لا يزول بالقرينة المنفصلة و ظهور يزول بها و لا بأس أن يسمى هذا الظهور البدوي الظهور الذاتي و تسميته بالظهور مسامحة على كل حال"،¹⁷ وكذلك يسمى بالظهور الذاتي. والسبب في ظهور الظاهر الذاتي لدى المخاطب قد يكون نتيجة لذهنه الذي يرتبط بمعنى لغوي معين؛ على سبيل المثال، شخص يعيش في منطقة دجلة والفرات ويستمتع إلى كلمة "ماء"، فإنه قد يتصور معاني دجلة والفرات بناءً على البيئة التي يعيش فيها؛ لأنه بناءً على تلك الظروف، يرتبط ذهنه بهذا المعنى. في الواقع، الظهور الشخصي هو ظهور نسبي قد يختلف من شخص إلى آخر.

الظاهر النوعي الذي يُسمى أيضًا الظهور الموضوعي، هو الظهور الذي ينشأ لدى نوع من المخاطبين، بسبب وضعهم وقواعدهم اللغوية. يقول الشهيد الصدر: "أما الظهور الموضوعي فهو حقيقة مطلقة ثابتة مقام ثبوته غير مقام إثباته لأنه عبارة عن ظهور اللفظ المشترك عند

أهل العرف و أبناء اللغة بموجب القوانين الثابتة عندهم للمحاورة و هي قوانين ثابتة متعينة، و إن شئت عبرت بأنه الظهور عند النوع من أبناء اللغة".¹⁸

فالاهتمام بالظهور الشخصي يفتح الطريق لتدخل ذوق وآراء المفسر. فإن ما يكون ذا حجة ويحتاج إليه في الفهم والتفسير هو الظهور النوعي، دون الظهور الشخصي. بمعنى آخر، في فهم المتون الدينية لا سيما القرآن الكريم، هدف الفهم هو الوصول إلى "الحجة"، ولهذا السبب، الظهور النوعي كافٍ، ويكون معبراً عن ذلك المعنى بشكل أكثر احتمالاً. وفي نظرنوع الأشخاص الذين يعرفون تلك اللغة، سيكون هذا المعنى هو المقصود لدى صاحب العبارة أيضاً.

في الواقع، يجب أن تتسم المتون القانونية والشرعية بالخصائص الضابطة والمقيدة التي تمنع التلاعبات القانونية، وبالتالي لا يمكن جعل حجة هذه المتون مشروطة بالظهور الشخصي، لأن هذا قد يحول القضية إلى أمر شخصي، وبالتالي أفضل طريقة لتفادي القوانين هي من خلال الظهور النوعي، وليس الظهور الشخصي.

2. تعقيد محورية النص أو المؤلف، وهدف الفهم: في النظرية التفسيرية لدى

المفكرين الإسلاميين، يمكن تحديد ثلاثة أهداف تفسيرية مختلفة وهي:

معرفة المقصود من صاحب الأثر بشكل مطلق، سواء كان مدلول الكلام أم لا.

معرفة مدلول الكلام بشكل مطلق، سواء كان المقصود من صاحب الأثر أم لا.

معرفة مدلول النص الذي يُقصد به صاحب الأثر.

العلماء جميعهم، باستثناء الشيخ المفيد، الذي تحدث في هذا المجال حول كلام الله تعالى، يعتقدون أن النص يجب أن يكون له محورية.

قبول هذا الأمر يعني أن المفسر لا بد أن يمر في جميع مراحل التفسير دون أن يأخذ فرضياته السابقة بشكل مطلق، وأن يسعى لتوضيح النصوص من خلال الاستدلالات والنصوص

الواضحة من جهة، وكذلك الاستشهادات اللفظية التي تشير إلى قصد المؤلف من جهة أخرى، وهذا يساهم في تعديل الافتراضات سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

مع أن معظم علماء الأصول يعتبرون أن الهدف من الفهم هو الكشف عن نية صاحب النص، ولهذا السبب يُعتبر القصد الظاهري مقصداً للمفسر والمؤلف. ولكن من بعض

العبارات التي ذكرها علماء أصول الفقه، نجد أن الهدف من فهم المتون الشرعية ليس كشف المقصد الواقعي للشَّارِع، بل الهدف هو الوصول إلى القصد الظاهري للنص.

وفي الغرب، يمكن أيضاً ملاحظة هذا التقسيم تحت عنوان المقصد الواقعي والمقصد الافتراضي. فالمقصد الواقعي هو ما يهدف إليه المؤلف بشكل حقيقي، بينما المقصد

الافتراضي هو ما يفترضه المتلقي على أنه المقصد الحقيقي للمؤلف.

في اصطلاح الأصوليين، الظهور هو نفسه المقصد الواقعي. ولكن من وجهة نظر العرف وأهل المحاورة، لا يتم تحديد المقصد الظهور بناءً على نظر الشخص نفسه، بل وفقاً للعرف أو القواعد العقلية. إذ يعتبر الأصوليون أن الهدف هو كشف مراد الشارع المقدس، ولكن هذا المقصد يُحدد بناءً على العرف والقواعد العقلية. الحجة في معرفة المقصد الظاهري تشير إلى توجه الأصوليين نحو تجنب الفهم الشخصي للمفسر، وبالتالي فهو يعد حلاً خارجياً لعدم تدخل ذهن المفسر في الفهم.

3. الانتباه إلى القواعد والأصول اللفظية:

إن الكلام ينقسم إلى نوعين: النص والظاهر. "النص"، هو عبارة عن تعبير يكون فيه المقصود من صاحب العبارة واضحاً تماماً، وعرفاً لا يوجد إلا احتمال واحد في معناه. في المقابل، هناك مصطلح "الظاهر"، وهو التعبير الذي يتضمن عدة احتمالات، ولكن أحد هذه الاحتمالات يكون أقوى وأكثر وضوحاً بناءً على قواعد اللغة والمحدثات.

في الحالات التي لا يكون فيها التعبير نصاً، حيث يكون المعنى غير محدد وي طرح عدة احتمالات، فإن الطريق مفتوح لتفسير شخصية المخاطب وذنه. ولكن العلماء قدّموا حلاً لهذه المسألة؛ في هذه الحالات يجب، وفقاً للقواعد اللغوية، والأصولية اللفظية، يمكن أن تحدد المقصد الفعلي للمتكلم.

من الأصول اللفظية المهمة: أصالة الحقيقة، أصالة العموم، أصالة الإطلاق، أصالة عدم التقدير، وأصالة الظهور وغيرها من القواعد والأصول. يؤمن العديد من الأصوليين أن الأصول اللفظية المذكورة تعود بشكل عام إلى أصالة الظهور.

في الحقيقة، تستند الأصول اللفظية إلى شواهد مأخوذة من القواعد العقلية وعادات المحدثات، وهي نوع من الانفاقات والالتزامات غير المكتوبة التي يعتمد عليها العقل والعرف العام في تحديد المعنى. بناءً على ذلك، يفهم المتكلمون مقاصدهم ويفهم الآخرون أيضاً المقاصد بناءً على تلك القواعد. في الواقع، تمثل هذه الأصول أدنى الاحتمالات وأكثرها قبولاً في تفسير معنى النص وفقاً لوجهة نظر العرف العقلي العام.

4. ضرورة الوصول إلى شروط الاجتهاد:

تم تعريف الاجتهاد على أنه استخدام القوة لاستخراج واكتشاف مقصود الشارع. حيث أن الوصول إلى فهم صحيح لمقصد الشارع يتطلب الاستفادة من الافتراضات المشتركة؛ وضرورة عدم تدخل الافتراضات الخاصة والتفسيرات الشخصية للمجتهد في فهم النص. في الواقع، يشمل ذلك تعلّم العلوم والمهارات التي يجب أن يمتلكها الفرد الذي يسعى لتحقيق درجة الاجتهاد.

في هذا السياق، التعرف على هذه العلوم والتمكن من هذه المبادئ يؤدي إلى تعديل الافتراضات الذهنية والمواقف الخاصة بالمفسر، ما يمنع التفسير حسب الرأي الشخصي.

تشمل هذه العلوم المعرفة باللغة العربية لفهم القرآن والسنة، والاطلاع على علم أصول الفقه (الذي يتضمن غالباً القواعد العامة لفهم النصوص)، ومعرفة علم الرجال (لتحديد صحة سند النصوص)، ومعرفة المنطق لفهم التفسير بشكل دقيق، وكذلك المعرفة بالتفسير وعلوم القرآن مثل التمييز بين الناسخ والمنسوخ، وفهم المحكم والمتشابه، وغيرها من العلوم الفقهية الضرورية لتفسير النصوص الشرعية.

تتطلب هذه المبادئ أيضاً فهماً عميقاً للظروف التاريخية والجغرافية لعصر النزول لفهم النصوص بشكل صحيح. هذه العلوم والمبادئ تشكل أساساً مهماً لفهم وتحقيق الاجتهاد.

5. التوجه نحو صلاحيات المفسر الروحية والأخلاقية

الميل والعلاقات والهوى والشهوات هي أمور تتواجد في الإنسان، وإذا لم يتم التحكم فيها يمكن أن تؤثر في مصير الفهم. حتى وإن كان للإنسان أداة معرفة الحقيقة بين يديه، ويعلم كيف يستخدم الأدوات العقلية والتقليدية، إلا أنه تحت تأثير هذه العوامل النفسية لا يمكنه استخدامها بالطريقة الصحيحة.

وقد تم طرح هذه المسألة في علم النفس، حيث ثبت أن الميل الباطني له تأثير في رؤية الإنسان. هذا التأثير يبرز عند الاستدلال والعثور على دليل لدعم رأي معين. فعندما يحب الإنسان شيئاً ما، وإذا عارضه دليل ضده، فإنه لن يرى ذلك الدليل ولن يعيره أي انتباه.

القرآن الكريم في عدة مواضع أشار إلى هذا الواقع النفسي بطرق مختلفة؛ ففي بيان سبب الوثنية والإيمان بمذاهب خاطئة يقول: **إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَخْوِي الْأَنْفُسُ (النجم/23)**. هؤلاء لا يسعون وراء الحقيقة التي تُثبت بالعلم اليقيني، بل يتبعون ما يميلون إليه فقط، وما يشتهون، وبالتالي يفسرون الأمور بما يتوافق مع رغبتهم ويجادلون بناءً على ذلك.

مكافحة هذه الآفة تتطلب تدريباً مستمراً وإعادة بناء للنفس. وعندما نريد أن نحقق مسألة علمية، يجب أن نكون مستعدين لقبول نفيها أو إثباتها دون أن يؤثر ذلك فينا. وحتى يتجنب الإنسان هذا الواقع النفسي ويظل محصناً منه، يجب أن يكون مدرّكاً لوساوس نفسه والشيطان التي قد تضلله.

وفي هذا السياق، يجب على المفسر، أن يكون بالإضافة إلى تخصصه وخبرته العلمية، ذا صلاحيات روحية وأخلاقية عالية مثل الإيمان، والعدالة، والتقوى، والزهد، والمعارضة للهوى والشهوات، والقدرة على الطاعة لأحكام الشريعة. هذه الصفات يجب أن تكون ثابتة داخل شخصيته، لا مجرد سلوكيات وقتية عابرة.

النتيجة:

نتيجة للوصول إلى الفهم الصحيح أو المطلوب، من المهم التأكد من تجنب تدخلات

الافتراضات المبدئية. حتى لو كان النظر المبدئي إلى مشكلة الافتراضات المبدئية يشير إلى وجود موضوعين متناقضين حول ما إذا كان تدخلاتها ضرورية أو مفسدة للفهم، إلا أنه بالتدقيق في ما يقوله الطرفان، يمكن استنتاج أن هذا النزاع هو نزاع لفظي بحت. حيث يحذر كلا الطرفين من تحميل الافتراضات المبدئية أو كونها مفسدة للفهم الصحيح أو المطلوب ويقترحان حلولاً لمنع أو السيطرة على هذه الافتراضات. الحلول الأساسية، سواء كانت تتعلق بالجانب اللفظي أو الأخلاقي والفكري، قد تتمكن من الحد من تأثير الافتراضات المبدئية، وهو ما يعد ميزة للطريقة الأساسية مقارنة بالطريقة الهرمنيوطيقية. ولكن لا يزال هذا التحليل يدور حول المسألة الظاهرة التي تخص الفهم الشخصي للفرد باعتباره جزءاً من مجموعة أو نهج أوسع. هذه الطريقة الأساسية التي تقول "فهم الشخص هو نفسه دليلاً كافياً" تتعلق بهذه القضية، وتُظهر أنَّ التفسير في كثير من الأحيان يفشل في النظر إلى النصوص بشكل كلي أو في تحليل المعايير اللازمة للفهم الصحيح.

لذلك، من خلال الاهتمام بهذه النقاط، يمكننا أن نرى أنه إذا كانت الحلول الأساسية متاحة جنباً إلى جنب مع الحلول الهرمنيوطيقية مثل التحول المرن أو التفاعل الديالكتيكي، فإن ميزات الطريقة الهرمنيوطيقية يمكن أن تحل العديد من عيوب الطريقة الأساسية، مما يساعد في تحقيق فهم أعمق وأدق.

References

1. Translation of Prejudice: opinion that is not based on reason or actual experience. (oxford languages)
2. Fischer, Mark, Catholic Hermeneutics: *The Theology of Tradition and the Philosophy of Gadamer*, Barkeley, California, 1983, pp16-17.
3. Heidegger, Martin, *Being and Time*, Basil Baak, Well, 1967, pp191-193.
4. Abd al-Hussain, Khusrau Banah, *Kalam Jadid*, (Qam al-Maqdisa, Markaz Matalaatat Pasohash Haa Farhangi, 1379 SH), 160.
- عبد الحسين، خسرو بناه، *كلام جديد*، (قم المقدسة، مركز مطالعات پژوہش های فرہنگی، 1379ھش)، 160.
5. Jafar, Subhani, *Hermeneutic*, Tabahat 2, (Qum, Mossa Imam al-Sadiq (a.s), 1385 AH), 68-71.
- جعفر، سبحانی، *ہرمینوتیک*، ط2، (قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، 1385ھش)، 68-71.

6. Khusrau Banah, *Kalam Jadid*, 153.
خسرو بنانہ، کلام جدید، 153.
7. Abdullah, Nasri, *Raaz Motan: Harmonotik, Karaet Paziri Motan wa Mantiq Faham Deen*, (Tehran, Antasharat Sarosh, 1389 SH), 180.
عبد اللہ، نصری، راز متن: ہرمنوتیک، قرائت پذیری متن و منطق فہم دین، (طہران، انتشارات سروش، 1389)، 180.
8. Ahmad, Wazi, *Daramadi bar Harmonotik*, (Tehran, Pazhoshgah Farhang wa Andishah Islami, 2004), 449.
أحمد، واعظی، درآمدی بر ہرمنوتیک، (طہران، پژوهشگاہ فرہنگ و اندیشہ اسلامی، 1383 ہش)، 449.
9. Hans-Georg Gadamer, *Truth and the Method*, Edition II, Translation: Jeol and Donlad, Continuum, London, New York, 2004, 396.
10. Muhammad Hussain, Al-Tabataba'i, *Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an*, Tabahat 2, Vol. 1, (Beirut, Est. Al-Alami Publications, 1409 AH), 11.
محمد حسین، الطباطبائی، المیزان فی تفسیر القرآن، ط 2، ج 1، (بیروت، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، 1409 ہق)، 11.
11. Mortaza, Motahari, *Alal Gerayesh bah Madi Gari*, (Tehran, Markaz Sadra, 1370 SH), 32.
مرتضی، مطہری، علل گرایش بہ مادی گری، (طہران، مرکز صدرا، 1370 ہش)، 32.
12. Wazi, *Daramadi bar Harmonotik*, 445-448.
واعظی، درآمدی بر ہرمنوتیک، 445-448.
13. Hans-Georg Gadamer, *Truth and the Method*, 271.
14. Ricoeur, Paul, *Hermeneutics and The Human Sciences*, Translated by: John Thompson, Cambridge, 1990, 182.
15. Wazi, *Daramadi bar Harmonotik*, 245.
واعظی، درآمدی بر ہرمنوتیک، 245.
16. Ibid, 124.
المرجع نفسه، 124.
17. Muhammad Raza, Muzaffar, *Usool al-Fiqha*, Tabahat 5, Vol. 2, (Qom al-Maqdisa, Ismailian, 1375 SH), 146.
محمد رضا، مظفر، أصول الفقه، ط 5، ج 2، (قم المقدسة، اسماعیلیان، 1375 ہش)، 146.
18. Muhammad Baqir al-Sadr, *Buhuth fi eilm al'usuli*, Taqrirat: alsyed Mahmoud Hashemi al-Shahroudi, Tabahat3, Vol. 4, (Qom, Muasasat al-Maarif Fiqh Islami Alaa Mazahhab 'Ahl Al-Bait (a.s), 1417. AH), 291.
محمد باقر، الصدر، بحوث فی علم الأصول، تقریرات: السید محمود ہاشمی الشاہرودی، ط 3، ج 4، (قم المقدسة، مؤسسة المعارف فقہ اسلامی علی مذهب اہل البیت علیہم السلام، 1417 ہق)، 291.